STARDOM UNIVERSITY

جامعة ستاردوم

المجلة العلمية للدراسات الانسانية و الاجتماعية

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية
تصدر يشكل ربع سنوي من جامعة ستاردوم
المجلد الثاني-العدد الأول- لعام 2024م
رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3772

بسم الله الرحمن الرحيم

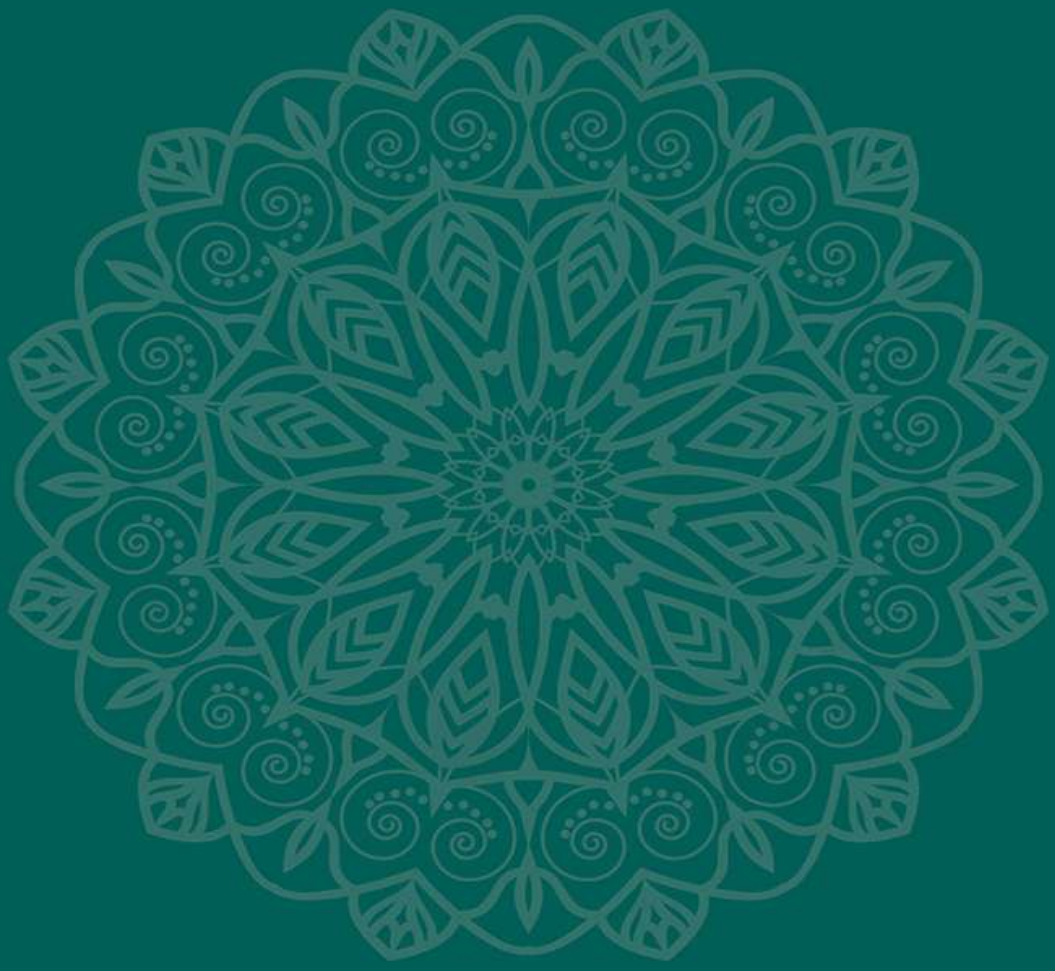

هيئة تحرير مجلة ستاردوم للدراسات " الإنسانية والاجتماعية "

رئيس التحرير

د. امحمد واحميد - المغرب

مدير التحرير

أ.م.د. أمين محمد علي الجبر - اليمن

المدقق اللغوي

أ. ليلى حسين العيان - تركيا

عضو هيئة تحرير

أ. د. أحمد سعيد أحمد مقبل - اليمن

أ. د. ماهر جاسب حاتم الفهد - العراق

أ. د. ميرفت صدقي عبد الوهاب - مصر

أ. د. عبد الرزاق القيمة - المغرب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

كلمة مدير مجلة ستاردوم

- مواصلة في إصدار أعدادنا يسعدنا إصدار العدد الثالث لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الإجتماعية ، فإن مواضيع هذا العدد تأتي كمخرجات بحثية و هي تُعبر عن اراء الباحثين الذي تم نشر أبحاثهم في هذا العدد، كما نعلم أن هناك ديناميكية مرنة متغيرة للمكونات الإنسانية و الإجتماعية التي تختلف بأثرها من إقليم لإقليم و من دولة لدولة. مما ينجم عن ذلك التباين كثير من المواضيع التي حاولنا أن نعكس بعضها في هذا العدد.
- ختاماً: نأمل أن تكون مخرجات هذه الأبحاث مساهمة من مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الإجتماعية لإحداث التغيير المنشود.

أ. ليلى حسين العِيان

مدير مجلة ستاردوم

عناوين الأبحـــاث

- التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف
"دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية "
د. تيمور عزايم سعد غازي

- مدلول مسمى "يمن" في التاريخ الحديث والمعاصر (1538 - 1959)
ا.م.د. امين محمد علي الجبر

- A Study of EFL Students' Use of Body Language Cues in Classroom Presentations
Dr. Lamis A. Hasan Abdullah

- ابن السيد البطليوسي باحثًا وناقدًا
بحث من خلال كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)
د. سالم علوي سالم حسين الحنشي

- السرد وبناء الدلالة في السيرة الروائية "قلم زينب "لأمير تاج السر نموذجا
د. زهراء جبير

- التحليل المكاني لأثر اقتصاديات البنية التحتية لقطاع الخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي
د. عمر سالم عوض العسكري

شروط النشر في مجلة ستاردوم للدراسات الإنسانية والاجتماعية

التعريف بالمجلة:

مجلة ستاردوم للدراسات الإنسانية والاجتماعية مجلة علمية دورية محكّمة ومتخصصة، يشرف عليها مركز ستاردوم للدراسات والأبحاث العلمية؛ تصدر أربع مرات في السنة، وتهتم بنشر الدراسات النظرية والتطبيقية، الأصلية والمترجمة، والتي تندرج ضمن مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتراعي شروط البحث العلمي والأكاديمي.

شروط النشر:

1 . أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والموضوعية، ويُمثل قيمة علمية ومعرفية جديدة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

2 . تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية، على أن تتسم بالأصالة والجدية العلمية

3 . ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو نُشر جزئياً أو كلياً، أو أُرسِل للنشر في مجلة أخرى، أو تم تقديمه لمؤتمر أو أي جهة أخرى. ويُقدّم الباحث تعهداً خطياً بذلك، وبعدم إرساله لمجلة أخرى إلا بعد أخذ موافقة خطية من مجلة إيفاد للدراسات الإنسانية والاجتماعية.

4 . تقبل المجلة الأبحاث المُستلّة من رسائل الماجستير والدكتوراه، بعد إعادة صياغتها من جديد، والإشارة إلى أنه بحث مُستل في الصفحة الأولى من البحث، وإرفاق نسخة إلكترونية من الرسالة للمجلة، لعرضها على هيئة تحرير المجلة والمحكّمين؛ لاقتراح أي تعديلات جوهرية –إذا لزم الأمر.

5 ـ للمجلة الحق بإجراء أي تعديلات شكلية على البحث بما يتناسب وطبيعة المجلة.

6 ـ الأبحاث المُرسلة للمجلة لا يُعاد إرسالها للباحثين سواءً تم قبولها أم رُفضت.

7 . الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن صحة الاقتباس من المراجع المُشار إليها، كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسؤولة عن أي سرقة علمية تتم في هذه الأبحاث، وعند ثبوت ذلك؛ يتم سحب البحث من العدد، وللمجلة الحق باتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال الباحث.

8 . يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية، والملخص باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات كل مُلخص عن (250) كلمة، بالإضافة إلى خمس كلمات مفتاحية على الأكثر.

9 . ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة، بما في ذلك الهوامش وقائمة المصادر والمراجع وتُدرج الملاحق بعد قائمة المراجع، (مع العلم بأن الملاحق لا تُنشر، وإنما توضع بهدف التحكيم والاطلاع فقط).

القواعد العامة للنشر في المجلة

1 . الالتزام بشروط وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي وضوابطه المنهجية المتعارف عليها في التخصص.

2 . الأبحاث المخالفة لشروط النشر وقواعده لن يتم النظر فيها أو الردّ عليها.

3 . للمجلة الحق في رفض أي بحث علمي حتى بعد قبوله؛ إن اتضح وجود مخالفات لقواعد وسياسة النشر بالمجلة.

4 . تخضع جميع الأبحاث لفحص أولي، وفحص درجة الاستلال، على ألا تزيد عن (30%)؛ للتأكّد من أهلية البحث قبل تقديمه للتحكيم، وتقوم هيئة تحرير المجلة ببيان أسباب الرفض البحث.

5 . تخضع الأبحاث لتحكيم سري تام، وحسب الأصول العلمية من قِبل مُحكّمين اثنين على الأقل متخصصين في مجال البحث، ويتم تزويد الباحث بأسباب رفض البحث أو بالتعديلات المقترحة في غضون **عشرة الى خمسة عشر يوما** من تاريخ استلام الباحث كتاباً يفيد بالموافقة الأولية على البحث، ويلتزم الباحث بإجراء هذه التعديلات المطلوبة في غضون **خمسة الى سبعة أيام** من تاريخ استلامه قرار التعديلات، ومن ثم إعادة إرسال التعديلات للمجلة، وإلا سيُصرف النظر عن البحث.

6 . يتم الردّ بقبول البحث بصورة نهائية أو رفضه في غضون **ثلاثة الى ستة أشهر** من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء الباحث للتعديلات المُقترحة والالتزام بها.

7 . تُعبّر الأبحاث المنشورة عن وجهات نظر مؤلفيها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة، كما ويتحملون مسؤولية صحة المعلومات والنتائج ودقتها.

8 . تعتمد المجلة نظام الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA 6.0) للتوثيق والنشر العلمي.

9 . يخضع ترتيب الأبحاث عند النشر لاعتبارات فنية فقط، ولا تمس بمكانة الباحث أو بقيمة بحثه.

10 . جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة للمجلة، وذلك بعد قبول ونشر البحث، ولا يجوز النقل أو النشر إلّا بالإشارة للمجلة.

عناصر البحث المقدم للنشر

1 . عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ثلاثياً، الرتبة العلمية، المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها، والبريد الإلكتروني.

2 . ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد عن (250) كلمة، ويشتمل **الملخص** على:

أهمية البحث، الهدف من البحث، المنهج المُتبع، إضافة الى إلى خمسة كلمات مفتاحية على الأكثر.

3 . مقدمة تحتوي على:

- ✓ تمهيد للبحث او ما يعبر عنه بالتعريف بموضوع البحث.

- ✓ إشكالية البحث
- ✓ اهداف البحث
- ✓ المنهج المتبع

4 . الخاتمة والتي يجب ان تحتوي على

- ✓ ملخص بسيط للبحث
- ✓ النتائج المتوصل اليها
- ✓ المقترحات التي يمكن الخروج بها من البحث

5 . قائمة المصادر والمراجع والتي تبدأ بالعربية منها، ثم الاجنبية وتكون مرتبة زمنيا بالنسبة للنصوص الرسمية وابجديا بالنسبة لباقي المراجع.

تنسيق ورقة البحث

يجب تنسيق ملف البحث على برنامج مايكروسوفت ورد (MS Word)، حسب النظام التالي:

- ✓ الورق: حجم (A4) بأبعاده القياسية (210×297) ملم.
- ✓ الهوامش للأبحاث العربية والإنجليزية: (2.54 سم) من أعلى وأسفل، (3.18 سم) من اليمين واليسار، هوامش "عادي".
- ✓ المسافة بين الأسطر: 1 سم
- ✓ تُدرج أرقام الصفحات في أسفل الصفحة.
- ✓ يجب ألا يتجاوز حجم الجداول والأشكال والرسومات البيانية حجم وهوامش الصفحة.
- ✓ الخطوط:
- ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية: نوع الخط (Simplified Arabic).
- ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman).
- ✓ حجم الخط: (14) غامق للعنوان الرئيس، (12) غامق للعناوين الفرعية.

ابن السيد البطليوسي باحثًا وناقدًا

بحث من خلال كتابه(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)

د. سالم علوي سالم حسين الحنشي

أستاذ الأدب والنقد القديم المشارك

بقسم اللغة العربية كلية التربية عدن جامعة عدن

ملخص البحث

يُعدُّ كتاب(أدب الكاتب أو الكتاب) لابن قتيبة(ت276هـ) من أبرز مصنفات الأدب العربي التي استهوت العلماء، فتوقفوا أمامه شارحين ومفسرين، ومؤلفين فيه عدة مصنفات أخرى أثرت حياة العرب الأدبية، وكشفت عن شخصيات أولئك العلماء وما يمتازون به من قدرات علمية في جوانب متعددة، وقد كان أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي الأندلسي(ت512هـ) أحد أولئك العلماء، فصنَّف حوله كتابه الموسوم بـ(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)، وفيه شرح المقدمة وفسر ما فيها من معلومات ومعارف شتَّى، وبيَّن ما وجد فيه من أغلاط، وتناول بالشرح والتفسير والتعريف ما ورد فيه من أبيات شعرية.

ويكشف هذا الكتاب(الاقتضاب) عن شخصية رجل عالم واسع المعرفة والاطلاع في جوانب عدّة، فهو باحث وناقد ولغوي ونحوي وفقيه، ولديه اطلاع في التاريخ، وقد توقفنا في هذا البحث أمام شخصيته الناقدة حيث تبين أنه يمتلك عدة الناقد الذاتية الفطرية والموضوعية الثقافية المكتسبة. فيبدو فيه حريص البحث عن المعلومة والمعرفة الصحيحة، فيناقش الألفاظ لغويًا ويبيَّن دلالتها ومصادر اشتقاقاتها وأصولها، ويتوقف أمام السياقات التركيبية فيجلي مفاهيمها، ويرجع المشكل إلى سياق الموقف المتكامل الذي أوجده ليبين ما يُخفَى ويُغمَض منه، ويوضح الإعراب والوجوه المحتملة لكل لفظة، ويحرص في البحث عن المعلومة التاريخية الدقيقة، ويبحث كل ذلك ويناقشه بتواضع وموضوعية بعيدًا عن الهوى والتعصب، وهي من أهم صفات شخصية الناقد.

Abstract

The book "Adab al-Katib" or "Al-Kitab" by Ibn Qutaybah (d. 276 AH) is one of the most prominent works of Arabic literature that fascinated scholars. They paused before it, providing explanations, interpretations, and writing several other works that influenced Arab literary life. These works revealed the personalities of those scholars and their distinguished scientific abilities in multiple aspects. Abu Muhammad Abdullah ibn Muhammad ibn al-Sayyid al-Battaliyusi al-Andalusi (d. 512 AH) was one of those scholars. He authored a book titled "Al-Iqtidab fi Sharh Adab al-Kitab". In this book, he explained the introduction, interpreted the

information and various knowledge contained within, pointed out errors found, and discussed and explained the poetic verses mentioned.

This book, "Al-Iqtidab," reveals the personality of a knowledgeable man with a wide range of expertise and knowledge in several areas. He is a researcher, critic, linguist, grammarian, and jurist, with knowledge in history. In this study, we focused on his critical personality, which showed that he possesses both innate self-criticism and acquired cultural objectivity. He appears to be eager to search for accurate information and knowledge, discussing words linguistically and clarifying their meanings, sources, and origins. He examines syntactic contexts to reveal their concepts, and he delves into the integrated context of the situation to expose what is hidden and concealed. He elucidates the grammatical analysis and possible interpretations of each word, and he is keen on researching precise historical information. He approaches all of this with humility and objectivity, far from personal inclinations and biases, which are among the most important characteristics of a critic's personality.

تقديم موجز بحياة الباحث الناقد(ابن السيد البطليوسي):

ابن السيد البطليوسي، هو: الفقيه الأستاذ أبو محمد عبدالله بن محمد ابن السيد البطليوسي، ولد سنة (444هـ) في بطليوس، وإليها ينسب، وهي مدينة كبيرة في غربي الأندلس، كانت من أهم حواضره، وعاصمة بني الأفطس، وقد أخذ العلم فيها وفي غيرها من مدن الأندلس عن عدد من علماء ذلك العصر، عصر ملوك الطوائف، وتوفى في بلنسية سنة(521هـ)، وقد أوتي بسطة من العلم والأدب، ووهب ملكة قول الشعر، فقال في الوصف والزهد والمدح والشوق والحنين إلى الديار المقدسة(مكة)... فضلًا عن ملكة الكتابة والتأليف والتصنيف، وبدأ التأليف منذ سن مبكرة، فألف عدّة مؤلفات في مجالات مختلفة ذكرها محقق الكتاب في ترجمته بداية الكتاب[1]، وعني بشرح عدّة مؤلفات شرقية، مما وصلت إليهم في بلاد الأندلس، منها: كتاب ابن قتيبة هذا(أدب الكاتب أو الكتاب) كما يسميه، فضلًا عن شرحه لكتاب(الجمل) للزجاج، و(الموطأ) لابن مالك، و(الفصيح) لأبي العباس ثعلب، وشرح ديواني أبي الطيب المتنبي وأبي العلاء المعري ... .

[1] ينظر: العماد الأصفهاني الكاتب، خريدة القصر وجريدة العصر، قسم شعراء المغرب والأندلس، تحقيق: آذرتاش آذرنونش، نقحه وزاد عليه: محمد العروسي المطوي والجيلاني بن الحاج يحيى ومحمد المرزوقي، الدار التونسية للنشر، ط2، 1986م، 2/ 478 وما بعدها. أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي(444 _ 521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: محمد السقاء وحامد عبدالمجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م، 1/ 13 وما بعدها.

والحديث في حياة هذا العالم وسيرته العلمية والعملية يطول، وقد أورد محقق كتاب (الاقتضاب) جانب منها وأشار إلى مضانها، وهذا الجانب التاريخي ليس المقصد هنا وإنما تسعى هذه الدراسة إلى كشف شخصية ابن السيد البطليوسي الباحثة والناقدة من خلال شرحه لكتاب ابن قتيبة(ت276هـ) المعروف بكتاب(أدب الكاتب)[1]، أحد المؤلفات الأربعة التي وصفها العلماء بأنها أصول فن الأدب وأركانه وما سواها فتبع لها وفروع عنها، وهذه الكتب الأربعة، هي: هذا الكتاب(أدب الكاتب)لابن قتيبة، و(البيان والتبيين) للجاحظ(ت255هـ)، و(الكامل) للمبرد (ت284هـ)، و(النوادر) لأبي علي القالي(ت356هـ)[2].

التمهيد:

كتاب(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) لابن السيد البطليوسي(ت521هـ)، وكما تدلُّ عتبة العنوان، هو شرح لكتاب(أدب الكاتب) لابن قتيبة الدينوري(ت276هـ)[3]، ومفهوم الشرح، هو: تفسير وبيان المغلق والمشكل في الموضوع المشروح وكشفه، وغايته التوضيح والتبيين لمرامي الموضوع المشروح[4]؛ ولما كان اقتضاب ابن السيد البطليوسي هو الشرح، كنا نتوقع قيامه بالتوضيح والتبيين لمواضع المغلق والمشكل في الموضع المشروح كتاب(أدب الكتاب)، وهو ما قام به ابن السيد البطليوسي في هذا الكتاب الذي أعدَّه لهذه الغاية كما جاء في وسمه "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" وعلى الرغم من قُدْمِ هذا الكتاب في القرن السادس الهجري؛ لكننا مع ذلك، ومن خلال هذا الشرح نلاحظ الدقة العلمية والنقدية، والمنهجية العلمية الواضحة التي يسير عليها منذ بداية عمله هذا حين وضع الخطة _ تحديد المنهج _ التي سيسير عليها. إذ بدأ كتابه بتحديد الهدف منه ورسم خطته فيه بصورة منهجية دقيقة توحي بدقة وقدرة على التحديد وسيطرة على المنهج فيما يريده، فبيَّن أنه سيسير فيه في ثلاثة اتجاهات هي: أولًا: شرح خطبة أدب الكتاب. وثانيًا: التنبيه على ما في

---

[1] ورد كتاب ابن السيد البطليوسي بعنوان(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) بالجمع، والنسخة التي اعتمدتُ عليها _ في المقارنة والمراجعة _ من كتاب ابن قتيبة بعنوان(أدب الكاتب) بالمفرد، وهو خلاف لا يغير في الدلالة شيئًا، فاعتمدت كل كتاب بعنوانه.

[2] ينظر: مقدمة ابن خلدون، تأليف العلامة ولي الدين عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون(ت808هـ)، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، الناشر: دار البلخي، ومكتبة الهداية، دمشق، ط1، 1425هـ _ 2004م، 2/ 376 _ 377.

[3] ورد كتاب ابن السيد البطليوسي بعنوان(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) بالجمع، والنسخة التي اعتمدتُ عليها _ في المقارنة والمراجعة _ من كتاب ابن قتيبة بعنوان(أدب الكاتب) بالمفرد، وهو خلاف لا يغير في الدلالة شيئًا، فاعتمدت كل كتاب بعنوانه.

[4] ينظر: لسان العرب، مادة(شرح).

أدب الكتاب من أغلاط. وثالثًا: شرح أبياته[1]. وبهذا التحديد تتبين المنهجية الدقيقة والواضحة التي يرمي إليها ابن السيد البطليوسي في كتابه هذا، وسار عليها فعلًا؛ ليس هذا فحسب بل هناك استدراكات وملاحظات لم تفت عليه أن يشير إليها في هذا التحديد لطبيعة المنهج الذي سيسلكه، من ذلك مثلًا رأى أن هذه الخطبة(المقدمة) التي وضعها ابن قتيبة ستزداد فضلًا أن أُضيف إليها بيان أصناف الكُتَّاب ومراتبهم، وأنواع الخط والأدوات المستعملة فيه، ورأى أن يلحق ذلك بعد شرح تلك المقدمة، فأشار إلى هذا في عرض خطة منهجه في المقدمة قائلًا: "غرضي في كتابي هذا، تفسير خطبة الكتاب الموسوم "بأدب الكُتَّاب" وذكر أصناف الكتبة ومراتبهم، وجلُّ مما يحتاجون إليه في صناعتهم"[2]، وبعد أن فرغ من شرح هذه المقدمة، وأراد الشروع في هذه الإضافة قدَّم تعليلًا جميلًا لتلك الإضافة وتجاوز ابن قتيبة لها قائلًا: "ولما كان أبو محمد بن قتيبة _ رحمه الله تعالى _ قد شرط على الكاتب شروطًا في هذه الخطبة، ألزمه معرفتها، وكان الكُتَّاب مختلفي الطبقات، منهم من تلزمه معرفة تلك الأشياء، ومنهم من يختصُّ ببعضها دون بعض، فإن عَلِمَ غير ما هو مضطر إلى معرفته في صناعته، كان زائدًا في نُبْلِه، وإن جهله، لم يكن معنفًا في جهله، رأينا أن نذكر أصناف الكُتَّاب، وما يحتاج إليه كل صنف منهم، مما يخصُّ مرتبته، وما لا يسع واحدًا منهم أن يحتمله. ثم نذكر بعد ذلك آلة الكُتَّاب التي يحتاجون إلى معرفتها، كالدَّواة والقلم ونحوهما، ونجري في ذلك كله إلى الاختصار؛ ليكون متممًا لفائدة هذه الخُطْبة وبالله التوفيق"[3] وبهذا التعليل يقدم مبررًا منطقيًا لهذه الاستدراكات التي يضيفها على شرح خطبة(أدب الكاتب) وقبل ذلك كان هذا التعليل مبررًا منطقيًا أيضًا لتجاوز ابن قتيبة عن هذه الاستدراكات في مؤلفه وعدم إيراده لها، فهي فضلة، ولا يضر الكاتب عدم المعرفة بها.

ومن هذه الاستدراكات أيضًا التي تحسب للناقد(ابن السيد البطليوسي) وبيَّنها في تحديد منهجه في المقدمة، حين ذكر الاتجاه الثاني المتعلق بالتنبيه على ما في الكتاب من أغلاط كان يعي جيدًا أن هذا الكتاب نقل بوساطة نساخ مختلفين على مرِّ الزمن وربما يرجع بعض هذه الأغلاط إليهم، وفي بعضها الجواز، فأشار لذلك في هذا الموضع، في مخطط منهجه الذي حدده في بداية الكتاب[4]. وعندما توصل إلى بحث هذا

---

[1] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 27 _ 28.

[2] ينظر: نفسه، 1/ 27.

[3] نفسه، 1/ 135.

[4] ينظر: نفسه، 1/ 28.

الموضوع في الجزء الثاني من كتابه قدمّ بصورة أكثر وضوحًا قائلًا: "وليس جميعها غلطًا من ابن قتيبة، ولكنها تنقسم أربعة أقسام: القسم الأول منها: مواضع غلط فيها، فأنبه على غلطه. والقسم الثاني: أشياء اضطرب فيها كلامه، فأجاز في موضع من كتابه، ما منع فيه في آخر. والقسم الثالث: أشياء جعلها من لحن العامَّة، وعوَّل في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، وأجازها غير الأصمعي من اللغويين، كابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني، ويونس، وأبي زيد وغيرهم، وكان ينبغي له أن يقول: إن ما ذكره هو المختار أو الأفصح، أو يقول: هذا قول فلان، وأما أن يجحد شيئًا وهو جائز، من أجل إنكار بعض اللغويين له، فرأي غير صحيح، ومذهب غير سديد. والقسم الرابع: مواضع وقعت غلطًا في رواية أبي علي البغدادي المنقولة إلينا، فلا أعلم أهي غلط من ابن قتيبة أم من الناقلين عنه..."[1] وبهذه الاستدراكات والملاحظات تتجلى صورة ابن السيد البطليوسي الناقد الموضوعي الحصيف الواسع الاطلاع والمعرفة.

ورغم أن مقدمة ابن السيد البطليوسي في هذا الكتاب قصيرة جدًا حيث لم تشتمل على شيء غير هذا العرض للمنهج الذي سيسير عليه ما عدا البدء بالصلاة على النبي والحمد لله، ويختمها بطلب العون من الله على بلوغ مرامه، وتجنيبه الزلل[2]، وهي ثيمة تقليدية تقال في بدأ أي عمل وختمه، رغم ذلك إلا أنها تمثل عتبة قيمة تعطي للقارئ إضاءة جيدة بمحتوى الكتاب ومقصده، وتبين عن عقلية مرتبة ومنظمة تعي ما تريد عمله في هذا الكتاب من خلال هذا العرض المنهجي.

ابن السيد البطليوسي الباحث الناقد

مما سبق؛ نلتمس شخصية ابن السيد البطليوسي، الناقد المتمكن من موضوعه، وتتجلى أكثر وضوحًا فيما سار عليه في كتابه هذا، الذي التزم فيه هذه الخطوط العامة التي حددها في مقدمة الكتاب، فبدأ بالقسم الأول(شرح خطبة الكتاب) متوقفًا أمام كل لفظة وجملة وعبارة بحاجة إلى بيان موضحًا دلالتها ومفصلًا في المدلول اللغوي والصرفي لكل لفظة تحتاج التبيين، ولا يفوته في ذلك بيان حالاتها الإعرابية مسترسلًا أحيانًا في بيان كل الجوازات والاحتمالات وبيان الفروق بين العلماء والجماعات فيها لاسيما البصريين والكوفيين، وموجزًا أحيانًا أخرى.

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 2/ 5 _ 6 _ 7.

[2] ينظر: نفسه، 1/ 27 _ 28.

يستوقفنا ابن السيد البطليوسي أمام صيغة "أما بعد" فيبين وجوه إعرابها، ومذاهب النحويين فيها، وبعد أن يستطرد في خمس صفحات بهذا الخصوص، يستدرك قائلًا: "واستيفاء الكلام في هذه المسألة يخرجنا عن غرضنا الذي قصدناه، وليس كتابنا هذا كتاب نحو، فنستوعب فيه هذا الشأن. فمن أراده فليلتمسه في مواضعه إن شاء الله"[1] وبهذا يقدّم اعتذارًا جميلًا معللًا مقنعًا يتجاوز له ذلك الاستطراد، ويحيل طالب الاستزادة فيه إلى المضان الخاصة بهذا الشأن، وهذا أسلوب علمي معروف في مجال البحث العلمي ومستعمل لا خلاف فيه.

وهو بذلك باحث علمي، وتتجلى هذه الصفة فيه في مواضع عدة، فهو _ مثلًا _ بعد أن يبين الصدر والمصدر، والحال والظرف، يعتذر عن عدم الاستقصاء قائلًا: "والكلام في هذه الأشياء يطول. وإنما نذكر من كل نوع منها نُكَتًا ترغب القارئ في قراءة ذلك النوع، وطلبه في مواضعه من الكتب الموضوعة فيه"[2] وبهذا يبين غايته التي تستهدف القارئ وأين سيجد(القارئ) بغيته فيها؟.

وتنمُّ طريقته في التناول والاستنتاج عن عقلية فريدة، عقلية باحث ناقد، فهو يتخذ شعر المتنبي المسكوت عنه حجة في اللغة، رغم أنه(المتنبي) لم يكن حجة؛ فيقول: "وقد قال أبو الطيب المتنبي وإن لم يكن حجة في اللغة:

واللهُ يُسعِدُ كلَّ يومٍ جَدَّهُ ويَزِيدُ مِنْ أعْدَائِهِ فِي آلِهِ

وأبو الطيب وأن كان ممن لا يُحْتَج به في اللغة، فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى. وذلك أن الناس عنوا بانتقاد شعره. وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما. وما رأيت منهم أحد أنكر إضافة(آل) إلى المضمر، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكُتَّاب والشعراء كالوحيد وابن عباد والحاتمي وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضًا في هذا البيت. فدلَّ هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم، فلذلك لم يتكلموا فيه"[3]. وهو يذهب إلى هذا المذهب(جواز إضافة آل إلى المضمر أي الضمير) ويدعمه بهذا الاستنتاج مخالفًا بذلك أئمة في النحو، ذكرهم في بداية مناقشته لهذه المسألة وهم: الكسائي وأبو

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 32.

[2] نفسه، 1/ 81.

[3] نفسه، 1/ 38 _ 39. والبيت في: ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت _ لبنان، 3/ 61.

بكر الزبيدي وأبو جعفر النحاس. ويرى أن مذهبهم بعدم الجواز ليس صحيحًا؛ لأنه فضلًا عن استنتاجه السابق، لا يؤيده قياس ولا سماع، وقد رواه أبو علي البغدادي عن أبي جعفر بن قتيبة عن أبيه بهذه الصيغة، ولم يُنكره، ويذكر أيضًا أن أبا العباس المبرد قد أورد في كتابه(الكامل) رواية فيها هذا الاستعمال _ إضافة آل إلى الضمير _ وهو من أئمة اللغة في الحفظ والضبط[1]، وبذلك يُعدُّ رائدًا باحتجاجه بأشعار المحدثين، ما دام شعرهم يجري على القياس، ولم يحتج عليهم أحد من علماء اللغة المعاصرين لهم[2]، وبهذا تتجلى عقلية الباحث الناقد المتمكن، فهو يبدي رأيه رغم مخالفته لعلماء الاختصاص ويدعمه بأدلة عقلية علمية ونقلية.

ولا يقتصر استعماله لآليتي السماع والقياس في ترجيح وجهة نظره في التركيب النحوي فحسب، بل نجده أيضًا يوظفهما في الاستعمال اللغوي(اللفظي)، فيعترض على مَنْ يرى أن (الميِّت) بالتشديد هو مَنْ سَيَمُوت، و(المَيْت) مخففة مَنْ قد مات، ويقول: "هذا خطأ في القياس، ومخالف للسماع. أما القياس؛ فإن ميت المخفف إنما أصله ميِّت فخفف، وتخفيفه لم يحدث فيه معنى مخالف لمعناه في حال التشديد، كما يقال: هَيْنٌ وهَيِّنٌ، ولَيْنٌ وليِّن؛ فكما أن التخفيف في هَيْن ولَيْن لم يُخِلْ معناهما، فكذلك تخفيف ميِّت. وأما السماع فإنا وجدنا العرب لم تجعل بينهما فرقًا في الاستعمال"[3]، وهكذا يبدي رأيه المخالف بوضوح ويدعمه بأدلة علمية وحجج عقلية مقنعة.

ويدلُّ، ماسبق، عن قدرات علمية ومعرفية في شتى علوم اللغة العربية، ومنها المعجم اللغوي وعلم النحو، وتتكشّف هذه القدرات في كل موطن يعرض له من هذا القبيل، فهو _ مثلًا _ حين يصل إلى قول ابن قتيبة في المقدمة: "والخبر ينقسم على تسعة آلاف، وكذا وكذا مائةٍ من الوجوه" يعلق عليه قائلًا: "هذا الفصل قد جمع خطأ في ثلاثة أوجه: أحدها: أنه خفض مائة، وحقها أن تنصب؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف، ولأن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوف بعضه على بعض، من إحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين، والمميز بعد هذه الأعداد حكمه أن ينصب. والوجه الثاني: إن قوله كذا وكذا مائة، أقل ما يمكن أن يقع عليه أحد

---

[1] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 35 وما بعدها.

[2] ينظر: تيارات النقد الأدبي في الأندلس، في القرن الخامس الهجري، د. مصطفى عليان عبدالرحيم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ _ 1984م، 682.

[3] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 106.

وعشرون، فكأنه قال: على تسعة آلاف وإحدى وعشرين مائة، وأحد وعشرون مائة: ألفان ومائة. فكان ينبغي أن يقول: إن الخبر ينقسم إلى أحد عشر ألفًا ومائة. ولا يحتاج إلى تكلف هذا العي. الوجه الثالث من الخطأ: إنه نسب إلى القوم ما لم يقولوه، فإنا لا نعلم أحدًا منهم قال: إن الخبر ينقسم على ما ذكره"[(1)]، وهكذا يؤاخذ الناقد ابنُ السيد البطليوسي ابنَ قتيبة في هذه الصياغة اللغوية نحويًا وتركيبًا ونقلًا، ثم لا يكتفي بهذا بل يسعى هذا العالم النحوي الناقد إلى محاولة كشف ما أوهم ابن قتيبة واللبس الذي وقع فيه بهذا الاستعمال، فيقول: "والذي دعا ابن قتيبة إلى الغلط في خفض المائة فيما أحسب، أنه رأى النحويين قد قالوا: إذا قال الرجل: له عندي كذا وكذا درهمًا، بحرف العطف، فهي كناية عن الأعداد من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين. وإذا قال: له عندي كذا كذا درهمًا، بغير واو، فهي كناية عن الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. وهذا اتفاق من البصريين والكوفيين. وقال الكوفيون خاصة: إذا قال له عندي كذا أثواب، فهي كناية إلى الأعداد المضافة إلى الجمع، من ثلاثة إلى عشرة. وإذا قال: له عندي كذا درهم، بالإفراد، فهي كناية عن الأعداد المضافة إلى مفرد من مائة إلى تسع مائة. ولا يجيز البصريون إضافة(ذا) إلى ما بعده، لأن المبهم لا يضاف. فرأى ابن قتيبة أن الكوفيين يجيزون الخفض، ولم يفرق بين ما أجازوا فيه الخفض وما لم يجيزوا، لأنه كان ضعيفًا في صناعة النحو. وفي كتابه هذا أشياء كثيرة تدل على ذلك"[(2)]، فيبين مسرب الخطأ الذي وقع فيه ابن قتيبة مما يجيزه الكوفيون ولم يدقق في موضع الإجازة، فوقع في الخطأ وخالف اتفاق البصريين والكوفيين، ثم يصدر حكمه على ابن قتيبة بضعفه في النحو.

وابن السيد البطليوسي رغم قسوة هذا الحكم إلا أنه قد أصدره معللًا، ليس هذا فحسب بل يعضد حكمه هذا قائلًا: "ألا تراه قد قال في كتابه: هذا باب ما يهمز أوسطه من الأفعال ولا يهمز، وأدخل في الباب(رقَأْتُ في الدرجة) و(ناوأت الرجلَ) و(روَّأت في الأمر)، وهذه الأفعال كلها مهموزة اللام، وأدخل في الباب أيضًا:

[(1)] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 64. ينظر: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت276هـ)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، 7. لكن في هذه الطبعة فيما يتعلق بوجه الخطأ الأول(النحوي) لفظة(مائة) جاءت منصوبة وليست مخفوضة؛ وهذا ربما من عمل المحقق، وربما كل الإشكال بسبب النُسَّاخ...

[(2)] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 65.

(تأمَّمتك وبيمَّتك) وهذا مهموز الفاء، وليس في الباب شيء مهموز العين إلا(ذأى العود يذأى)..."[1] وهكذا يأتي بشاهد آخر وغيره من الشواهد التي تعزز حكمه النقدي الذي أصدره في ابن قتيبة آنفًا.

وكان الباحث الناقد ابن السيد البطليوسي أكثر إحاطةً وتركيزًا على ما اشتمل عليه كتاب (أدب الكاتب) من مؤلفه ابن قتيبة؛ لهذا نجده يرصد بدقة بالغة التركيز ما وقع فيه من تناقض فيذكر من ذلك _ مثلًا _ أنه في باب(فُعْلة وفِعْلة). قد ذكر: خُصْيَة وخِصْيَة. أي أنه بهذا يقرُّ أو يجيز خِصْيَة بكسر الخاء وضمها، لكنه(أي ابن قتيبة) "قد أنكر خِصْيَة بكسر الخاء في باب ما جاء مضمومًا والعامة تكسره"[2] كما يعلق ابن السيد البطليوسي، وبهذين الموضعين يناقض ابن قتيبة نفسه.

لا يعني ما سبق أن ابن السيد البطليوسي يؤاخذ ابن قتيبة لمجرد المؤاخذة حتى فيما يحتمل ويجوز، الذي أشار إلى وضع حسابه فيه، لاسيما في الاتجاه أو الجزء الثاني من هذا الكتاب المختصّ ببيان الأغلاط ليس هذا فحسب، بل نجده أحيانًا يقف مع ابن قتيبة ضد من يؤاخذه فيما يجوز أو وجدت له رواية أخرى نحو: "وقوله: فاءت به همَّته، كذلك الرواية: فاءت بالفاء، وكان أبو علي البغدادي يقول: الصواب (ناءت به همته) بالنون أي نهضت، من قولهم: ناء بالحمل ينوء: إذا نهض به متثاقلًا، قال الله عزَّ وجلّ:(ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَة). والذي أنكره أبو علي غير مُنْكَر، ومعناه: إن رجعت به همته إلى النظر الذي أغفله. والفيء: الرجوع. فالهاء في(به) فيمن قال: ناءت بالنون تعود على الكتَّاب، كما تقول: ناء بالحمل: إذا استقل به وأطاقه، ويجوز أن تعود على مُغْفَلِ التأْديب أي نَهضت به هِمَّته إلى النظر، ومن روى فاءت: بالفاء فالهاء في(به) تعود على مُغْفَل التأديب، أي أن رجعت به همته إلى النظر بعد إعراضه عنه"[3]. وأكثر من ذلك يتخذ ابن السيد البطليوسي استعمال ابن قتيبة حجة في الرد على أقوال علماء ذات كعبٍ عالٍ في العلم نحو قوله: "وقوله:(إذا ما مات مَيْتٌ من تميم)، فيه ردٌّ على أبي حاتم السجستاني ومن ذهب مذهبه، لأن أبا حاتم كان يقول: قول العامة مات الميت: خطأ. والصواب: مات الحيُّ"[4] وأردف قائلًا: "وهذا الذي أنكره غيرُ مُنْكَر؛ لأن الحيَّ قد يجوز أن يسمى مَيِّتًا، لأن أمره يئول إلى الميت، كما يقال للزرع قصيل؛ لأنه يقصل أي

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 65.

[2] نفسه، 2/ 311. ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، 396، 540.

[3] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 77 _ 78. والآية في سورة القصص، آية 76.

[4] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 105.

يُقْطَعُ. وتقول العرب: بئس الرَّمِيَّةُ الأرنب، فيسمونها رَمِيَّة؛ لأنها مما يُرْمَى. ويُقَالُ للكَبْش الذي يُراد ذبحه: ذَبيحة، وهو لم يُذْبَح، وأُضْحِيَّة، ولم يُضَح بها. وقال تعالى:(إنكَ ميِّتٌ وإنَّهم مَيِّتُون)، وقال: (إنّي أراني أُعْصِرَ خمرًا)، وإنما يُعْصَر العِنب، وهذا النوع في كلام العرب كثير. والعَجب من إنكار أبي حاتم إياه مع كثرته"[1]، وهنا تتجلى موضوعية الباحث العلمي والناقد المحايد فيما يبحثه ببيان أوجه السلب والإيجاب في موضوع البحث.

وإذا كان ابن السيد البطليوسي، فيما سبق، يؤاخذ ابن قتيبة في استعماله اللغوي أو النحوي أو يرجِّحه، فأننا نجده في مواضع أخرى يضعه بينهما نحو "وقوله: أراد الأحنف أن قريشًا كانت تُعَيَّر بأكل السخينة، هكذا رويناه عن أبي نصر، عن أبي علي البغدادي، وهذا يخالف ما قاله ابن قتيبة في هذا الكتاب؛ لأنه قال: وتقول: عيَّرتني كذا، ولا تقول: عيَّرتني بكذا، وأنشد للنابغة:

وعيَّرتنـــــي بنـــــو ذُبيـــــان خَشْـــــيَتهُ وهـــل علـــيَّ بـــأنْ أخشـــاكَ مِـــنْ عـــارِ

وقد تأمَّلته في عِدة من النسخ المضبوطة الصحاح، فوجدته بالباء، والصحيح في هذا أنهما لغتان، وإسقاط الباء أفصح وأكثر"[2]، وبهذا نقف أمام باحث موضوعي دقيق متمكن، وناقد يجتنب الهوى والذاتية، ويسعى جاهدًا ما أوتي من علمٍ إلى الوقوف بجانب الحقِّ في موضوع بحثه، مستوعبًا له من أطرافه، فهو وإن كان الأفصح والأكثر هو(عيرتني كذا) وهو ما يذهب إليه ابن قتيبة في (باب ما يُعدَّى بحرف صفة أو بغيره، والعامة لا تعديه أو لا يُعدَّى والعامة تُعَدِّيه)[3] أي أنه لا يُعدَّى بحرف على مذهب ابن قتيبة وبذلك تُرجح كفته، إلا أنه يستعمله ابن قتيبة أيضًا في المقدمة معتديًا بحرف في قوله: "أراد الأحنف أن قريشًا كانت تُعَيَّر بأكل السخينة"[4] وهذا يدلُّ على تناقض ابن قتيبة في الاستعمالين، وعدم قدرته على الربط والتركيز بين ما يقوله في تضاعيف كتابه، أو بين ما يستعمله وما يريد أن يعلم الكاتبَ استعماله، وفي هذا دليل على قدرة

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 105 _ 106. والآية الأولى في سورة الزمر: آية 30. والأخرى في سورة يوسف: آية 36.

[2] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 109. والبيت في: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت _ لبنان، ط 2، 2005م _ 1426هـ، 54.

[3] ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، 418 وما بعدها.

[4] نفسه، 15 _ 16.

الباحث ابن السيد البطليوسي واستيعابه لما حواه الكتاب موضع البحث(أدب الكتاب)، وفيه مؤاخذة واضحة على ابن قتيبة؛ لكن موضوعية الباحث وحرص الناقد(ابن السيد البطليوسي) على استخلاص المعلومة الأهم والمستقرة في واقع الاستعمال لم تقف به عند هذا الحد، بل يتجاوز ذلك إلى البحث والتأكد في مضان عدّة ليصل إلى أنهما لغتان، أي يجوز الاستعمالان، وبدون الباء كما يقول ابن قتيبة في ذلك الباب هو الأفصح والأكثر استعمالًا، وبالباء، أيضًا، كما يستعمله ابن قتيبة في موضعٍ آخر مناقضًا لرأيه هذا، هو جائز، فهو لغة أخرى.

ويكشف ذلك عن ثقافة ابن السيد البطليوسي وسعة معرفته، وهو لغوي متبحرٌ في هذا المجال أيضًا واسع المعرفة والاطلاع، فنجده يقول: "قوله:(فالعلماء مغمورون): كان أبو علي يرويه بالراء، وكان ابن القوطية يرويه بالزاي، ولكل واحدة من الروايتين معنى صحيح. أما مَنْ رواه بالراء فهو من قولك: غَمَرَه الماء: إذا غطاه. ويقال: رجل مغمور: إذا كان خامل الذكر. يراد أن الخمول قد أخفاه، كما يغمر الماء الشيء فيغيبه. ومَنْ رواه بالزاي فهو من قولك: غمزت الرجل: إذا عبته وطعنت عليه. يريد أن العلماء يبدَّعون ويُكَفَّرون، وينسب إليهم ما لعلَّهم بَرَاء منه وقد قال علي عليه السلام: الناس أعداء ما جهلوا، وقال الشاعر: والجاهلون لأهل العلم أعداء"[(1)]، فيبين احتمالات صياغة اللفظة اللغوية ودلالاتها واستعمالاتها، موضحًا غاية ابن قتيبة منها معززًا ذلك من مأثور منثور الصحابة الكرام ومنظوم العرب، وهما الأصحُّ والأوثقُ احتجاجًا بالاستعمال اللغوي بعد القرآن الكريم موضع الاستشهاد الأول على الإطلاق.

لا يقتصر أمر ابن السيد البطليوسي على مجرد عرض الأقوال المختلفة ودلالاتها بل نجد ما يوحي باجتهاده في التفسير _ وهو من صلب عمل الناقد _ نحو قوله: "سمي السرور بالشيء، والسكون إليه ثلجًا، لأن المهتم بالشيء الحزين يجد لوعة في نفسه، وحِدَّة في مزاجه، فإذا ورد عليه ما يسرّه، ذهبت تلك اللوعة عنه، فلذلك قيل: ثَلِجت نفسي بكذا، وهو ضد قولهم: احترقت نفسي من كذا والتاعت"[(2)]، ونحو "والكلام سُمِّي لسانًا؛ لأنه باللسان يكون، على مذهبهم في تسمية الشيء باسم غيره، إذا كان منه بسبب"[(3)]، وتفسيره

[(1)] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 41 _ 42.

[(2)] نفسه، 1/ 53.

[(3)] نفسه، 1/ 73.

الاختلاف بين آراء العلماء نحو تفسيره تسمية المصدر والحدث التي توقف أمامها لقول ابن قتيبة: "كتبنا هذه... لمن شدا شيئًا من الإعراب، فعرف الصدر والمصدر..."[1]، فيقول: "الصدر: الفعل، والمصدر: الحدث فكلاهما اسم الفعل، وسُمِّي حدثًا لأن الشخص الفاعل يُحْدِثه، وسُمِّي مصدرًا لأن الفعل اشتق منه، فصدر عنه كما يصدر الصادر عن المكان، وهذا أحد ما استدل به البصريون على أن المصدر أصل للفعل، ولو لم يكن أصلًا له لم يُسم مَصْدرًا. فأما الكوفيون فزعموا أن الفعل هو الأصل للمصدر، وأن المصدر مشتق منه، وبين الفريقين في هذه المسألة شغب يطول ليس هذا موضع ذكره"[2]. وبهذا الاتجاه يقول: "الدوالي: جمع دالية، وهي التي يقال لها الخطارة، سُمِّيت بذلك لأنها يُدلى بها الماء، يقال: أدليت الدلو: إذا أدخلتها في البئر لتملأها، ودَلَوتها: إذا أخرجتها"[3]، و"العجماء: البهيمة، سميت عجماء لامتناعها من الكلام"[4]. وبحثه في هذا الاتجاه لا يكشف عن باحث وناقد معجمي فحسب بل باحث وناقد متعمق يعرف أدق التفاصيل والأصول فيستدل بقدرة عجيبة، فهو حين يتحدث عن الممنوحة والعارية... يقول بخصوص العارية: " قال ذو الرُّمَّة:

وسَـقْطٍ كعـين الـديكِ عـاوَرْتُ صـاحبي أبَاهـــا وهيأنـــا لموقِعهـــا وَكْـــرا

ووزن عاريّة على هذا(فَعَلِيَّه)، وأصلها عَورَيِّة، انقلبت واوها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها"[5]، ولم يتوقف عند بيان وزن اللفظة وأصلها فحسب بل يذهب إلى تفنيد ما وقع فيه بعض العلماء من خطأ في محاولة تبيين منسوبها الدلالي، فيردف قائلًا: "زعم بعض العلماء أنها منسوبة إلى العار، لأن استعارتها عار على مستعيرها، وهذا خطأ من وجهين: أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استعار أدراعًا من صفوان بن أمية، ولو كان ذلك عار ما فعله، والثاني: أن العار عينه ياء، ويدلُّ على ذلك قولهم: عَيَّرته، كذا قال النابغة:

---

[1] ابن قتيبة، أدب الكاتب، 12.

[2] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 78 _ 79.

[3] نفسه، 1/ 87.

[4] نفسه، 1/ 88.

[5] نفسه، 1/ 89. والبيت في: ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت _ لبنان، ط 1، 2006م _ 1427هـ، 87.

وعَيَّرتنـــــي بنـــــو ذُبيـــــانَ خَشْـــــيَتَه وهــل علــيَّ بــأن أخشــاكَ مــن عــارِ

وعين العاريَّة واو، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقًا من الآخر، والدليل على أن العين في عارية واو، قولهم: تعاورنا العوارِيّ بيننا، وما أنشدنا من بيت ذي الرمة المتقدم"[1] وبهذا البحث الدقيق يبين اختلاف أصل اللفظتين الذي يبنى عليه اختلاف الدلالة، فالعارية _ أخذ الشيء مؤقتًا _ من الاستعارة أصلها عورية عينها واو، والعار _ الذم والعيب _ من التعيير أصل عينها ياء.

وتتجلى قدرة ابن السيد البطليوسي على الفهم والاستيعاب والإدراك بل والتأويل في هذا الاتجاه حين يتناول دلالات لفظة(عرمرم) المتعددة لدى العلماء، فيقول: "العرمرم في قول الأصمعي: الكثير الأصوات والجلَبة، والعَرمرم: الكثير العدد، وفي قول أبي عُبيدة: الشديد البأس، مأْخوذ من العَرَامة. وقول أبي عُبيدة أشبه بالاشتقاق، وإن كان قول الأصمعي راجعًا إلى نحو ذلك المعنى"[2] فيرى أن الدلالة وإن كانت لدى أبي عبيدة تناسب الاشتقاق إلا أنها(أي الدلالة) لدى الأصمعي أيضًا ترجع إلى المعنى نفسه، وهذا تأويل وتخريج جيد يحسب للباحث وينم عن إدراك أطراف الدلالات البعيدة؛ لأن في ظاهر الدلالتين المباشر فرق فهي لدى أبي عُبيدة تدلُّ على القوة والبأس ولدى الأصمعي تدلُّ على الكثرة والازدحام ولكن باطن هاتين الدلالتين (تأويلهما) واحد، فتدلُّ على قوة البأس لكثرة العدد الذي يحدث الازدحام.

وتتجلى شخصية ابن السيد البطليوسي العلمية الناقدة حين يستعرض الآراء المتعددة والمتباينة من خلال الترجيح القائم على التعليل ليس لما يرجحه فحسب بل وما لا يرجحه، ومن ذلك نجده حين يتوقف أمام قول ابن قتيبة: "بيع الكالئ بالكالئ" فيقول: "كان الأصمعي لا يهمز الكالئ ويحتج بقول الشاعر:

وإذا تُباشـــــــــــرك الهُمُـــــــــــو مُ فإنهـــــا كـــــالٍ ونـــــاجز

وأما أبو عبيدة بن مُعْمَر بن المُثَنَّى، فإنه كان يهمزه، ويحتجُّ بقول الراجز:

وعَيْنَـــــــه كالكـــــــالئ المِضْـــــــمَار

والذي قاله أبو عُبيدة هو الصحيح، والدليل على ذلك قولهم: تَكلَّأت كُلأةً: إذا أخذت نسيئة، وكلأ الشيء إذا بلغ منتهاه وغايته، قال الشاعر:

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 89 _ 90. والبيت في: ديوان النابغة الذبياني، 54.

[2] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 124.

تعفَّفْتُ عنها في العُصور التي خلَت فكيف التصابي بعدما كلأ العُمرُ

وأمَّا البيت الذي أنشده الأصمعي فلا حُجَّة فيه، لأنه جاء على تخفيف الهمزة كما قال الآخر:

وكنتَ أَذَلَّ من وَتَدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأْسَهُ بالفِهْر وَاج

أراد: واجئ"[1] فهنا ينقل استعمال الأصمعي الذي يخالف أبي عُبيدة وحجة كل واحد منهما، ويرجح استعمال أبي عبيدة ولا يقتصر عند هذا الحد بل يبين حجته في هذا الترجيح فضلًا عن حجة كل واحد منهما واللبس الذي وقع فيه الأصمعي بهذا الاستعمال بسبب التخفيف الذي يجوز للشاعر ولا يجوز لغيره.

ولا تقتصر معرفة ابن السيد البطليوسي على اشتقاقات الألفاظ العربية ودلالاتها بل يعرف أصول هذه الألفاظ وانحداراتها، فيقول: "الأستاذ: لفظة فارسية عربتها العرب، والفرس يرفعونها إلى العالم بالشيء، والماهر فيه، الذي يُبصِّر ويُسدِّده، ومثلها من كلام العرب الرَّبَّانيّ: وهو العالم المعلِّم، قال الله تعالى: "ولكن كونوا ربَّانيِّينَ"..."[2] وهذا يدلُّ على اطلاعه على مصادر الألفاظ ولغاتها الأم التي نبتت فيها، وأكثر من ذلك يتتبع دلالتها في تلك اللغات، يتبين ذلك حين يذكر أن أم يزيد بن الوليد ابن عبد الملك أعجمية وهي شاهْفريد بنت فيروز بن يزدجر، وهي أول سُرِّيَّة ولدت ملكًا في الإسلام، فيقول: "ومعنى شاهفريد بالفارسية: سيدة النبات"[3] فمعرفته واطلاعه لا تقتصر على معرفة أصل اللفظة وإنما يتجاوز ذلك إلى معرفة دلالتها في اللغة الأصل التي انحدرت منها.

ونجد الباحث الناقد ابن السيد البطليوسي محققًا مدققًا في التاريخ، فهو حين يتوقف أمام قول ابن قتيبة في المقدمة أيضًا:" وأيُّ موقف أخزى لصاحبه من موقف رجل من الكتَّاب اصطفاه بعض الخلفاء لنفسه وارتضاه لسرِّه، فقرأ عليه يومًا كتابًا وفي الكتاب، ومطرنا مطرًا كثُر عنه الكلأ، فقال له الخليفة ممتحنًا له: وما الكلأ؟ فتردَّد في الجواب وتعثّر لسانه، ثم قال: لا أدري، فقال: سلْ عنه"[4] يقول ابن السيد البطليوسي: "قال ابن القوطية: هذا الرجل هو محمد بن الفضل. وهذا غلط؛ لأن محمد بن الفضل، إنما وزر للمتوكل وكان شاعرًا

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 98.

[2] نفسه، 1/ 126. والآية في سورة آل عمران: آية 79.

[3] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 132.

[4] ابن قتيبة، أدب الكاتب، 10.

وكاتبًا حلو الشمائل، عالمًا بالغناء، وولي الوزارة أيضًا في أيام المستعين. والخليفة المذكور ها هنا إنما هو المعتصم"[1] وبعد تفنيد هذا القول، يردف قائلًا: "وقال أبو علي البغدادي: هذا الكاتب هو أحمد بن عمار، وكذا قال الصولي، وقد قيل: هو الفضل بن مروان"[2] ولم يكتفِ عند هذا النقل بل يعقب مرجحًا وناقدًا للحادثة فيقول: "والمشهور أنه أحمد بن عمار، وكان وزير المعتصم، وكان الفضل بن مروان هو الذي عُنِي به، حتى استوزره المعتصم. وكان الفضل بن مروان، وأحمد بن عمار لا يحسنان شيئًا من الأدب، وكان عمار طحانًا من أهل المدر، ولذلك قال فيه بعض الشعراء: ... وقال رجل من الشعراء... يهجوه... فيقال: إن المعتصم لما قرأ هذا الشعر ضحك، وعزل أحمد بن عمار. ويروى أن المعتصم، وهو محمد بن هارون الرشيد، ويكنى أبا إسحاق كان قليل البضاعة من الأدب... فلما صارت إليه الخلافة، واتخذ أحمد بن عمار وزيرًا، ورد عليه كتاب عامل الجبل، يذكر فيه خصب السنة، وكثرت الغلّات، وأنهم مطروا مطرًا كثر عنه الكلأ. فقال لابن عمار: ما الكلأ؟ فتردد في الكلام، وتعثر لسانه، ثم قال: لا أدري. فقال المعتصم: إنا لله وإنا إليه راجعون، أخليفة أمي، وكاتب أمي؟ ثم قال: ادخلوا علي من يقرب منا من الكتاب، فعُرِّف مكانة محمد بن عبدالملك الزيات من الأدب، وكان يتولى قهرمة الدار... فأمر بإدخاله عليه، وقال له: ما الكلأ؟ فقال: النبات كله: رطبه ويابسه، والرطب منه خاصة، يقال له: خلا، واليابس منه يقال له: حشيش، ثم اندفع يصف له النبات... فاستحسن المعتصم ما رأى منه، وقال: ليتقلد هذا الفتى العرض علي، فكان ذلك سبب ترقيه إلى الوزارة"[3] وبذلك يبحث في تاريخ الشخصيات وخلفياتها المعرفية والثقافية ليستجلي حقيقة هذه الشخصية التي تعددت الأقوال فيها وتباينت.

وابن السيد البطليوسي يراجع كل موقف تاريخي ذكره ابن قتيبة في كتابه(أدب الكاتب) وحاد فيه عن الصواب أو ربما، وهو بذلك ينم عن اطلاع ومعرفة تاريخية يستعملها في بحثه من دون شطط، فيقول: "وقوله: كقوله عيسى بن عمر ويوسفُ بن هبيرة يضربه بالسياط، كذا رويناه من طريق أبي نصر، عن أبي علي البغدادي، ولم يكن بن هُبيرة الضارب لعيسى بن عمر، إنما الضارب له يوسف بن عُمَر الثقفي في ولايته العراق، بعد خالد بن عبدالله القسري. ووجدت في بعض النسخ عن أبي علي البغدادي: ويوسف بن عمر بن هُبيرة يضربه

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 68.

[2] نفسه، 1/ 69.

[3] نفسه، 1/ 69 _ 70 _ 71. بلاد الجبل: مدن بين أذربيجان وعراق العرب وخوزستان وفارس

بالسياط، فإن كان هذا صحيحًا، فكلام ابن قتيبة لا اعتراض فيه، ووقع في طبقات النحويين واللغويين للزُبيدي على ما ذكره ابن قتيبة"[1] فيراجع المعلومة التاريخية التي ربما وقع فيها لبس لتشابه اسم الضارب(يوسف بن هُبيرة ويوسف بن عُمَر) من دون مغالاة وتشدد في التمسك بما يقول، وإنما بعدل وموضوعية وإقرار إذ يبين أن هناك روايات فضلًا عن كتب أخرى أوردت خبر ابن قتيبة فإن كان الضارب هو يوسف بن عمر بن هبيرة فخبر ابن قتيبة هو الأرجح وإلا فهو يوسف بن عمر الثقفي الذي ولي العراق بعد خالد بن عبدالله القسري.

وموضوعية الناقد ابن السيد البطليوسي وحرص الباحث عن المعلومة والمعرفة الحقيقية تتجلى في شخصيته أكثر من ذلك، إذ نجده في كل موضع يستلزم معرفة تاريخية لا يعلم عنها شيئًا يصرح بكل وضوح ومن دون مواربة أو ممارة نحو قوله: "وقوله: وأنا محتاج إلى أن تُنْفِذ إليَّ جيشًا لَجِبًا عرمرمًا، لا أعلم من الكاتب القائل لهذا الكلام"[2] فيعترف بعدم معرفته بكل تواضع ما يدلُّ عن باحث عن الحقيقة، فهو لا يعلم قائل هذا الكلام الذي يذكره ابن قتيبة في مقدمته وينسبه إلى بعض الكُتَّاب من دون التصريح باسمه[3] ونحو هذا يقول ابن السيد البطليوسي: "وقوله: وكقول كاتب آخر في كتابه: عَضَبَ عارضِ أَلَم أَلَمَّ، فأنهيته عذرًا، لا أعلم هذا الكتاب لمن هو، ورأيت في بعض الحواشي المعلَّقة، أنه أحمد بن شريح الكاتب، ولا أعلم من أحمد بن شريح هذا... وقد ذكر ابن قتيبة هذا الكلام في آلة الكُتَّاب، وغير ذلك من كتبه، فلم يُسَمِّ قائله من هو،"[4] وهو في هذا الموضع أيضًا الذي كان يمكنه تجاوزه بشرح دلالات القول من دون الإشارة إلى القائل أو عدّه ذلك الشخص(أحمد بن شريح) الذي وجده في بعض الحواشي المعلقة، من دون الإشارة بعدم علمه وأين وجده؟ يتوقف أمام قائل هذا القول غير المذكور عند ابن قتيبة ويذكر أنه لا يعرف القائل، ويذكر أنه قد اطلع لاسيما على هذا القول الأخير في كتب عدة لدى ابن قتيبة إلا أنه في كل ذلك يذكر القول من دون القائل، ورغم أنه وجد في بعض الحواشي المعلقة على بعض النسخ سوى من النساخ أو المطلعين القراء أن هذا

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 111 _ 112.

[2] نفسه، 1/ 124.

[3] ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، 17.

[4] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 125.

الكاتب هو أحمد بن شريح إلا أنه أيضًا لا يعلم _ كما يصرح بذلك بكل وضوح _ عن هذا أحمد بن شريح شيئًا.

ولم يكن المتصف بهذا النهج إلا من تجرد عن الذاتية وأصبح باحثًا وناقدًا موضوعيًا يهمه _ قبل كل شيء _ المعرفة العلمية والمعلومة التاريخية الصحيحة ويبحث عنها قبل كل شيء.

ونجد هذه الدقة تاريخيًا في بحث ابن السيد البطليوسي فيما يتعلق بالمذاهب الفقهية حيث ينقل تعدد الآراء ووجهات النظر بين الأئمة وما يترتب على ذلك من اختلاف بين التابعين لهذه المذاهب المختلفة، فيقول: "وقوله: والطلاق بالرجال والعِدَّة بالنساء، هذا مذهب عثمان بن عفان _ رضي الله عنه _ ومعناه: إن الحرة إذا كانت تحت مملوك بانت عنه بطلقتين، واعتدت ثلاثة قُروء، وهي الأطهار على مذهب الحجازيين، والحَيْض على مذهب العراقيين، وإذا كانت مملوكة تحت حُرّ بانت عنه بثلاث طلقات، واعتدَّت قُرءين، فينظر في الطلاق إلى الرجل، وفي العدة إلى المرأة. وأما علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه _ فقال: الطلاق بالنساء والعدة بالنساء، لا ينظر إلى الرجل في شيء من الطلاق، فإن كانت حُرَّة تحت مملوك بانت عنه بثلاث طلقات، واعتدت ثلاثة قروء. وإن كانت مملوكة تحت حُرّ بانت عنه بطلقتين واعتدَّت قُرءين. فأما الفقهاء الحجازيون فأخذوا بمذهب عثمان، فجرت عليه أحكامهم، وأما العراقيون فأخذوا بمذهب علي فجرت عليه أحكامهم. وفي هذا قول ثالث قال عبدالله بن عُمَر رضي الله عنه، لم يجر به حُكْمُ، وهو أنه قال: يقع الطلاق بمن رقَّ منهما"[1] وهكذا هو ابن السيد البطليوسي باحث واسع الاطلاع يبحث في المعلومة في اتجاهاتها المختلفة وجذورها التاريخية.

وأبرز ما يحسب لهذا الناقد الموضوعي(ابن السيد البطليوسي) ذي المعرفة والرؤية الثاقبة في هذا الكتاب (الاقتضاب) ويضعه ضمن رواد النقد الحداثيين، هو قبوله الشعر الخارج عن الإطار الإيقاعي الثابت المتمثل في وحدة الوزن والقافية التي تنظم عليها القصيدة، حيث أورد قصيدة يختلف الروي وحركته الإعرابية فيها من بيت إلى آخر، وهذه القصيدة يمدح فيها بعض الشطار شخص اسمه شجاع بن القاسم "يقول فيه:

شـــجاع لُجـــاعٌ كاتـــب لاتِـــبٌ معـــا كجلمـود صـخر حطَّـه السـيل مـن عـل

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 92 _ 93.

خميصٌ لَمِيصٌ مُسْتَمر مُقدَّمٌ كثيرٌ أثيرٌ ذو شمالٍ مهذَّبُ

فَطينٌ لَطِينٌ... آمرٌ لك زاجرٌ حَصِيفٌ لطيف حين يُخْبَر يُعلمُ

بليغٌ لَبيغٌ كلما شئتَ قلْتَه لديه وإن تسكت عن القول يسكتِ

أديبٌ لبيبٌ فيه عقل وحكمةٌ عليم بشعري حين أُنْشِدُ يشْهدُ

كريمٌ حليمٌ قابض مُتَباسطٌ إذا جئته يومًا إلى البذلِ يمسحُ[1]

وفضلًا عن تدوين هذه القصيدة بهذا الشكل في كتابه فقد وصفها في تقديمه لها وما علق به عليها بالشعرية؛ ولم يعترض على ما فيها من خروج عن أبرز قيد يمكن أن يلحظه أي شخص لا دراية له بصنعة الشعر، وهو اختلاف حرف الروي وحركته من بيت إلى آخر، وهذا يدلُّ على ذائقة نقدية متميزة غير تقليدية في ذلك الزمن(نهاية القرن الخامس وبداية السادس الهجريين) الذي كان التقليد فيه سائدًا، والخروج عن عمود الشعر العربي لاسيما في مثل هذه المواطن _ التي لم يلحظ فيها خلاف ويسلم بها كل من أصحاب القديم والمعتدلين الذين حاولوا إنصاف المحدث _ تخرج القول عن الشعرية باتفاق شبه ضمني بين الفريقين، يوحي إليه عدم مناقشتهم مثل هذا، وعدم إيرادهم شواهد شعرية يتجلى فيها هذا الخروج، وهذا النوع من الشعر يعدُّ إرهاصًا مبكرًا لما أصبح يعرف في العصر الحديث بالشعر المرسل، وفي هذه القصيدة عدة ملاحظات مهمة منها:

1. عدم التزام الروي الواحد ففي آخر الأبيات جاءت الكلمات الآتية: من عل، مهذب، يعلم، يسكت، يشهد، يسمح.

2. عدم التزام حركة الروي الواحدة، فنجد كسرة حينًا، وأحيانًا أخرى ضمة.

3. اشتقاقات مجانسة للألفاظ الواردة ربما يوحي بعضها أنها غير فصيحة كقوله: شجاع لجاع، كاتب لاتب، خميص لميص، فطين لطين، بليغ لبيع، والشاعر بهذا الاشتقاق الجناسي لم يكن هدفه مجرد إحداث إيقاع صوتي يشد به انتباه أذن المتلقي فحسب بل نجده يرسم صورة جناسية لطيفة تبين وتقوي صفة الموصوف اللفظ المشتق المجانس وتأكدها، والشاعر بهذا الأسلوب الاشتقاقي والفكرة التي يريد إيصالها للمتلقي يتناص مع شاعر الحداثة في العصر العباسي أبي تمام كقوله:

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 73.

متـــى أنـــت عـــن ذُهليَّـــة الحـــي ذاهـــلُ وقلبـــك منهـــا مُـــدَّة الـــدهر آهـــل

تُطـــلُّ الطلـــول الـــدمع فـــي كـــل موقـــف وتمثـــل بالصـــبر الـــديار المواثـــل

دوارس لـــم يجـــف الربيـــع ربوعهـــا ولا مَـــرَّ فـــي إغفالهـــا وهـــو غافـــل[1]

وإن كان لكل واحد منهما أسلوبه المميز في إطار هذا الأسلوب الاشتقاقي المتناص، إذ يخص هذا الشاعر اشتقاق الصفة الجناسية من اسم الفاعل تحديدًا ويوردها بعده مباشرة، وهو الأسلوب الذي لم يتبعه أبو تمام كما يلاحظ في موضع الشاهد السابق.

4 . الاقتباس من الشعر القديم، أبرز قول شعري لشاعر العربية الأول امرئ القيس، إذ ضمن البيت الأول وتحديدًا الشطر الثاني منه، شطر من معلقة امرئ القيس(كجلمود صخر حطه السيل من عل)[2]، وكأن الشاعر بهذه المزاوجة بين القديم والمحدث يريد أن يثبت عدم خروج الشعر المحدث عن روح الشعرية العربية الأولى (عمود الشعر العربي)، فهي أساس التاريخ الشعري لدى العرب، والمحدث ضرورة التطور في هذه الصنعة بمرور الزمن، وأن كليهما(القديم والمحدث) شعرٌ.

واستشهاد ابن السيد البطليوسي ونقله لهذا النوع من الشعر في ذلك الزمن يخالف الذائقة والتوجهات النقدية السائدة آنذاك التي كانت تجلُّ طريقة القدماء الشعرية، وأصَّلتها فيما عُرِفَ بنظرية عمود الشعر، وإن كان منذ القرن الرابع الهجري وما يليه قد بدأ التجوز في الخروج عن بعض السمات النصية الداخلية لاسيما المتعلقة بالصورة والتراكيب اللغوية الداخلية إلا أن الإطار الإيقاعي الثابت المتمثل في الوزن والقافية ظل محافظًا على غوايته لذائقة المتلقي/ الناقد وقبله الشاعر ولم يشهد خروجًا كبيرًا كما هو متجلٍ هنا في هذه القصيدة إلا من أشطر وأبيات مفردة لا تتجاوز الشاهد الذي ورد هنا أو هناك في بعض مدونات الأدب العربي، ويمكن عدها إرهاصًا لهذا الخروج المتمثل في قصيدة متكاملة.

وهذا التحول النقدي في ذائقة المتلقي النوعي/ الناقد كان قد رافقه وربما سبقه تحول ذائقة المتلقي العام كما يستجلى من خبر ابن السيد البطليوسي نفسه إذ ينقل أن الممدوح لقي الشاعر فأعجبه هذا الشعر وأثناء عليه،

---

[1] شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ _ 1994م، 2 / 53 _ 54.

[2] ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت _ لبنان، ط 2، 1425هـ _ 2004م، 54.

"ودخل إلى المستعين فرغب إليه في أمره، فأعطاه عشرة آلاف درهم صلة، وأجرى له ألف دينار راتبًا شهري"[1] ما يوحي بتحول ذائقة المتلقي العام واستساغت ذائقة المؤسسة الرسمية(الخلافة) لهذا الشعر يشير إلى موافقتها ذلك التحول في الذائقة العامة، ويعطي ذلك التحول صك الاعتراف به، ويوحي ذلك أيضًا أن ذائقة سلطة الناقد المختصِّ حامي حمى الموروث القديم ستتحول هي الأخرى وستنفتح أمام هذا التحول الإبداعي الشعري، وهو ما يتجلى لدى هذا الناقد (ابن السيد البطليوسي) في هذا الكتاب(الاقتضاب) بهذا النقل والتثبيت والوصف بأنه شعرٌ.

وكل ما سبق لا يعني دقة ابن السيد البطليوسي المطلقة في الكتاب كله، وإنما توجد فيه بعض الهفوات التي لا تغض من شخصية الناقد الموضوعي والباحث عن المعرفة الحقيقية والمعلومة الصحيحة، ولا يسلم منها أي باحث في العصر الحديث بعد مرور ذلك الزمن وتراكم الخبرات، فإذا هفوات الناقد الباحث تتواجد في أي عمل في هذا الزمن(القرن الخامس عشر الهجري) فما الأمر مع مَنْ كان قبل عشرة قرون، ومن ذلك، مثلًا، نجد عند هذا الناقد الباحث(ابن السيد البطليوسي) إخلالًا في المنهجية أحيانًا في إطار تتبع المسألة الواحدة، فهو حين يبين حالات انقلاب حرف عن آخر يبدأ بحالة انقلاب الياء عن الواو معرفًا وضاربًا أنموذجًا فانقلاب الواو عن الياء، فالألف عن الواو وعن الياء، ثم يعود لانقلاب الياء عن الألف ثم الياء عن الواو التي بدأ بها[2] حتى وإن كان في شيء من الفرق فمنهجية كان ينبغي أن يذكره مع الأول وهناك باستطاعته أن يميز الفرق إن وجد أو ما يرمي إليه بهذا التفصيل والتكرار الذي يوحي بالإخلال في المنهجية.

ومن لطيف ما وقع به ابن السيد البطليوسي محاولة أن يخرج تخريجًا حسنًا ما أخذه أبو علي البغدادي على ابن قتيبة في قوله: "فليس يفرقون بين من يكتب إليه: أنا فعلتُ، وبين من يكتب إليه: ونحن فعلنا ذلك"[3] فيقول ابن السيد البطليوسي: "كذا الرواية عن ابن قتيبة. وقال أبو علي البغدادي: والصواب بين من يكتب عن نفسه: أنا فعلت، وبين من يكتب عن نفسه: ونحن فعلنا، لأن هذا أمر يخص الكاتب دون المكتوب إليه. والذي قاله أبو علي: هو الصحيح الذي لا مَدْفع فيه، وإن كان قول ابن قُتَيْبَة قد يمكن أن يُوجَّه له وَجْه يصح

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 73.

[2] ينظر: نفسه، 1/ 82.

[3] ينظر: نفسه، 1/ 126. وينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، 18.

به، إذا حمل عليه. وذلك أن الكاتب لا ينبغي له أن يكتب عن نفسه؛ نحن فعلنا ذلك، إلا إلى من هو كُفْء له في المنزلة، أو من هو دونه في المرَتْبَة؛ ولا يجوز أن يكتب بذلك إلى من يعظمه ويوقره، إنما ينبغي له أن يصغِّر نفسه، ويضع منها، فإذا حمل التأويل على هذا، صح قول ابن قُتيبة"[1] فهو يرى أن تصويب أبي علي هو الصحيح وقول ابن قتيبة يمكن تأويله على ما يرى أبو علي البغدادي، وهما في الحقيقة أبو علي البغدادي وابن السيد البطليوسي يقولان ما يقوله ابن قتيبة، وصياغ القول يؤكد ذلك، إذ يردف ابن قتيبة قائلًا: "ونحن لا يَكْتُبُ بها عن نفسه إلا آمرٌ أو ناهٍ، لأنها من كلام الملوك والعلماء"[2] وهذا يحتوي مضمون ما يقوله الرجلان: أبو علي وابن السيد البطليوسي، فأبو علي أراد أن يوضح بأن الصيغة مقترنة بالكاتب نفسه، وهو ما يقوله ابن قتيبة بل يوضح ابن قتيبة علاقة صياغة الذات بمن تخاطبه وهو الأصح كما يبان، وهو مضمون ما أراد ابن السيد البطليوسي بحسن نية أن يؤوله من كلام ابن قتيبة ليخرجه مخرجًا حسنًا مما قد يُظَن أنه آخذه فيه أبو علي، وذلك لأن الأمر والنهي الذي ذكره ابن قتيبة لمن يقول: نحن... لا تكون إلا إلى من هو كفء أو أدنى في المرتبة وهو الذي يقوله ابن السيد البطليوسي نفسه آنفًا وأردف بمضمون قول ابن قتيبة السابق: "جاز للرئيس وللعالم أن يقولا عن أنفسهما: نحن نقول كذا ونحن نفعل كذا، لأن الرئيس يُطاع أمره، وله أتباع على مذهبه ورأيه، وكأنه يخبر عن نفسه، وعن كل مَنْ يتَّبعه ويَرَى رأيه، وكذلك العالم، وفيه وجه آخر، وذلك أن الرجل الجليل القدر، النبيه الذكر، ينوب وحده مناب جماعة، وينزل منزلة عدد كثير، في علمه أو في فضله ورأيه"[3] وهم بذلك الثلاثة: ابن قتيبة وأبو علي البغدادي وابن السيد البطليوسي يقولون الكلام نفسه وربما كان أبو علي في معرض شرح وتوضيح لقول ابن قتيبة لكن صياغة قوله: والصواب... هي التي أُشكِلت على ابن السيد البطليوسي فظن أن محمل الكلام يُخطِّئ ابن قتيبة فقال والصحيح قول أبي علي... ولم يبين فرق واضح بين القولين.

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 126.

[2] ابن قتيبة، أدب الكاتب، 18.

[3] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 126 _ 127.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة مع ابن السيد البطليوسي في كتابه(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) نقول ما قاله محقق هذا الكتاب حامد عبدالمجيد: فهو(ابن السيد البطليوسي) "في نقده ناقد دقيق الفهم، صاف الطبع، دقيق الحس اللغوي، ثاقب النظر"[1] فهو ناقد ذو صفات عديدة تتجلى فيه صفات الباحث العلمي، فوجدناه يحدد المنهج الذي يريد السير عليه في كتابه ويلتزمه، وتجلت شخصيته المنهجية في معالجة الموضوع بشكل عام بدءًا من تحديد المنهج وسيرًا في خطوطه العامة، ومناقشة تفصيلات كل مسألة، وهو ناقد امتلك ثقافة الناقد الموضوعية فضلًا عن الذاتية الفطرية المتجلية في ذائقته النقدية التي تعتمد على الحساسية الذوقية الفطرية والتي تتضح في مواطن الترجيح ومناقشة التباينات فضلًا عن قبول الخروج عن السائد المألوف لدى العرب تقليدًا المتجلي بتقبله تلك القصيدة التي نظمها بعض الشطار ووصفه إياها بالشعرية رغم ما فيها من خروقات كبيرة بمعيار النقد المختصِّ في زمنه(نهاية القرن الخامس وبداية السادس الهجريين). وتتجلى ثقافته النقدية الموضوعية بأفق انتظاره المتجلي من خلال تلك الوقفات التي تبين امتلاكه لزمام علوم اللغة العربية المختلفة معجمًا ونحوًا وصرفًا وصياغةً، فضلًا عن خلفياته المعرفية التاريخية التي تجلت في أكثر من موضع، وهو في كلِّ ذلك يتميز بالحياد الإيجابي الموضوعي والابتعاد عن الهوى والذاتية التي تؤدي إلى الانحياز والتطرف المتمثل في التمسك برأي ما والتشدد فيه من دون دليل، وفي كل ذلك يمتلك الآليات النقدية الجيدة التي تمكنه من تقديم رأيه وإجلاء شخصيته الناقدة بكل وضوح، اعتمادًا على الحجج والبراهين العقلية والنقلية، واعتمادًا على أرجح آليتين معتمدتين في الثقافة العربية الإسلامية آليتي السماع والنقل فضلًا عن الحجة العقلية والمنطقية.

وتتجلى شخصية ابن السيد البطليوسي الموضوعية الباحثة عن المعرفة الحقيقية والمعلومة الصحيحة بكل تواضع أكثر حين يعلن عدم معرفته وعلمه فيما يتطرق إليه في أي مسألة لا يعرف فيها شيئًا من دون استكبار أو مواربة ومماراة قد يعتمد عليها ويسلكها بعض النقاد الباحثين في هذه السُبل.

وقبل الختام إذا كان من كلمة لنا هنا عن هذا العلم فإننا نقول _ بإيجاز _ إن ابن السيد البطليوسي ناقد امتلك ثقافة الناقد وشروطه الذاتية الفطرية القائمة على الجبلة، الحساسية الذوقية الموهوبة، والموضوعية

[1] ينظر: ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 1/ 21 (مقدمة المحقق).

الخارجية القائمة على الجد والمثابرة والاكتساب من خلال الاطلاع على شتَّى المعارف والعلوم التي مكنته من أداء مهمة الناقد بكل اقتدار، فضلًا عن تهذيب النفس وتوطينها على الموضوعية والبحث عن الحقيقة بكل ما يتاح إلى ذلك سبيلًا.

وختامًا فإن ابن السيد البطليوسي كما يتجلى في هذا الكتاب شخصية متعددة الاهتمامات لا عامة فحسب بل تخصصية في أكثر من علم، ولا شك أن دراسته من خلال مؤلفاته المتعددة ستكشف عن عالم بالنحو واللغة والتاريخ... إلخ، فهو شخصية ثرية للبحث فيها ودراستها في أكثر من اتجاه.

STARDOM UNIVERSITY

Stardom Scientific Journal for Humanitirian and Social Studies

Peer Reviewed Journal of Humanities and Social Studies
Published Quarterly by Stardom University
Volume 2 - 1st issue 2024
International deposit number : ISSN 2980-3772